

August 2006



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مشكلات السلع

الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان

الدورة الحادية والعشرون

روما، 13-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

متابعة الخطوط التوجيهية للتعاون الدولي في قطاع الثروة الحيوانية واللحوم

بيان المحتويات

الفقرات

1	أولاً- المقدمة
22-2	ثانياً- التطورات في سياسات المنتجات الحيوانية واللحوم
7-3	ألف- سياسات الإنتاج
10-8	باء- سياسات التسويق والاستهلاك المحلية
22-11	جيم- السياسات التجارية الدولية
46-23	ثالثاً- التطورات في سياسات الألبان
34-24	ألف- سياسات الإنتاج
39-35	باء- سياسات الاستهلاك والتسويق
46-40	جيم- السياسات التجارية الدولية
48-47	رابعاً- الملخص والتوصيات (للحوم فقط)

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org

أولاً- المقدمة

1 - تقدم هذه الوثيقة استعراضاً موجزاً للتطورات الرئيسية التي شهدتها السياسات الحكومية للثروة الحيوانية منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجماعة الحكومية الدولية في عام 2004، وتقييم ما أحرز من تقدم في تلك السياسات للتقييم بالخطوط التوجيهية التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة للتعاون الدولي في قطاع الثروة الحيوانية واللحوم وتقييم عوامل السوق التي تؤثر على التطورات المستمرة للسياسات. وبعدها جرى توسيع مهام الجماعة الحكومية الدولية لتشمل منتجات الألبان أيضاً، تتضمن هذه الوثيقة كذلك لمحة عامة عن تطورات السياسات المتصلة اتصالاً خاصاً بهذا القطاع.

ثانياً- التطورات في سياسات المنتجات الحيوانية واللحوم

2 - طغت على التطورات في سياسات الثروة الحيوانية منذ عام 2004 استجابة تلك السياسات لحالات انتشار الأمراض الحيوانية واتفاقات التجارة الثنائية الأطراف والإقليمية أكثر مما طغت عليها الضغوط التجارية المتعددة الأطراف. في تلك الحقبة، تميّزت أسواق اللحوم، في ظل انتشار الأمراض الحيوانية بصورة متكررة، بحدوث صدمات استهلاكية وتفاوت الإمدادات المعروضة للتصدير وتقلب الأسعار. وقد دفع إلى ارتفاع أسعار اللحوم اعتباراً من أواخر عام 2003 قلة المعروض من اللحوم القابلة للتصدير في أعقاب اكتشاف حالات من جنون البقر في أمريكا الشمالية ومن إنفلونزا الطيور في آسيا. وانعكس هذا الاتجاه عام 2005 رداً على الآثار الاستهلاكية السلبية لانتشار إنفلونزا الطيور في أبرز أسواق الدواجن في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط. كما تأثرت حركة الأسعار بتفاقم عمليات الحظر التجارية للحوم من المخاوف على صحة الإنسان والحيوان وبسبب فرض مزيد من التدابير الحدودية لحماية قطاعات الثروة الحيوانية. وقد تضمنت سياسات حماية الصناعات الحيوانية في الوقت نفسه زيادة الإنفاق الحكومي على تدابير احتواء الأمراض الحيوانية والقضاء عليها ومكافحتها ومراقبتها.

ألف- سياسات الإنتاج

3 - في هذه الحقبة التي تتفاقم فيها حالات انتشار الأمراض الحيوانية، قدّمت الحكومات دعماً متزايداً للصناعات الحيوانية من خلال الدعم الحكومي لتغطية تكاليف تدابير مراقبة الأمراض الحيوانية ومكافحتها. وفي معظم البلدان النامية الثمانية والعشرين (8 في أفريقيا، و4 في الشرق الأدنى، و14 في آسيا) التي انتشرت فيها إنفلونزا الطيور منذ عام 2004، اقتصر الدعم على فرز الحيوانات وعلى التعويضات واللقاحات والتخلص من الذبائح. أما في بلدان أخرى كبلدان الاتحاد الأوروبي، فهناك أنظمة تسهّل المشاركة في تمويل 50 في المائة من تكاليف تدابير التعويض لمربي الدواجن عن الخسارة في الدخل بسبب إنفلونزا الطيور، وذلك من خلال دفع حوالات مالية عن الإجراءات المتخذة لخفض الإنتاج مؤقتاً، بما في ذلك إتلاف بيض التفريخ وصغار الدجاج والذبح المبكر لقطعان الاستيلاذ وما شابه من تدابير. وتقدر التكلفة المتوقعة في ميزانية الاتحاد الأوروبي بما يتراوح بين 50 و100 مليون يورو، سوف تتيح الفوضيّة 77 مليون يورو منها في شهر يوليو/تموز 2006. ويقارن هذا المبلغ بالإنفاق الإجمالي من ميزانية الاتحاد الأوروبي على

الإنتاج الحيواني واللحوم سنة 2005 والذي ارتفع بنسبة 8 في المائة حتى بلغ 10.1 مليار يورو ويقدر بأقل من 1 مليار (نتيجة للتغير في المدفوعات المباشرة) لعام 2006 (انظر الجدول الوارد في الوثيقة 4 CCP: ME 06/CRS).

تجدد الإشارة إلى أن الجداول المختارة موجودة في وثيقة الجماعة الحكومية الدولية 4 CCP: ME 06/CRS

4 - وهناك خطط أخرى كتلك المستخدمة في **الجمهورية التشيكية** لتعويض مجموعات الأعمال عن خسائر الأسواق المدعومة بالمستندات. في بعض البلدان النامية مثل **هونغ كونغ**، تقيد خطط الطوارئ لمواجهة إنفلونزا الطيور جميع المبادلات التجارية المحلية للدواجن الحية، وتضع خطط الاسترجاع رخص أصحاب المزارع للحد من أعداد الدجاج. أما في **تايلند**، فتشمل تدابير مواجهة إنفلونزا الطيور حملات القضاء على الطيور وخطط التعويض للمربين المتضررين من هذا المرض وإعفاءات من الرسوم لمسالخ الدجاج ومساعدة العاملين/المشغلين الذين خسروا وظائفهم.

5 - ويقتصر تدخل الحكومات في الصناعات الحيوانية في معظم البلدان على تقديم دعم استراتيجي للاستثمار، كمنح قروض بفائدة منخفضة. ففي **روسيا** مثلاً، تتولى الحكومة تغطية ثلثي الفائدة على القروض للمشاريع الزراعية الرامية إلى تطوير قطاعات تجارية للألبان وتربية الخنازير والزراعة الصغيرة الحجم، بغية إعادة النشاط إلى قطاع اللحوم في إطار مشروع وطني ذي أولوية بدأ تنفيذه عام 2006. وتعتمد الحكومة، علاوة على ذلك، استثمار أكثر من 500 مليون دولار أمريكي في تربية الحيوانات خلال الفترة 2005-2006 بما يشمل استيراد وتأجير 100 000 من المواشي المعروفة ذات النسب للمربين. تدعم حكومة **جمهورية كوريا** قطاع لحوم البقر من خلال سلسلة تدابير منها إعطاء حوافز نقدية لتحسين الجودة، في حين استثمرت حكومة **رومانيا** التي من المقرر أن تنضم إلى **الاتحاد الأوروبي** عام 2007 ما مجموعه 115 مليون يورو بين عامي 2002 و2005. وفي **رومانيا** أيضاً، تغير نظام الإعانات المعتمد للثروة الحيوانية بحيث أصبح يستند إلى عدد الحيوانات لا إلى حجم المخرجات كما في السنوات الماضية.

6 - وفي **ناميبيا**، يشمل التشجيع على تنمية الثروة الحيوانية خطة تحفيزية حكومية يديرها مجلس اللحوم. ويحصل المنتجون في المناطق الشمالية الأقل نمواً في البلاد على 26 دولاراً أمريكياً للرأس الواحدة التي يتم ذبحها في المسالخ الرسمية. ويجري في الوقت نفسه دعم التحسين الوراثي للماشية من خلال تأمين ثيران بأسعار مخفضة لعدد مختار من المستفيدين في **الأرجنتين**، فرضت الحكومة في شهر مارس/آذار 2006 وزناً أدنى لذبح الماشية هو 300 كغ بهدف زيادة الإمدادات وخفض أسعار لحوم البقر محلياً. وفي **ليتوانيا**، شمل الاستثمار في تلك الصناعات بناء مرافق تخزين وتبريد سعة مليون طن في السنة لتسهيل مناولة الدواجن المستوردة تمهيداً لإعادة شحنها إلى منطقة أوروبا الوسطى.

7 - وإن التغييرات التي طرأت على السياسة الزراعية المشتركة **للاتحاد الأوروبي** والتي أقرت عام 2003 وبدأ العمل بها عام 2005، بدأت تغير طريقة دعم الاتحاد الأوروبي لقطاعات الثروة الحيوانية فيه ولاسيما لقطاعي لحوم البقر والألبان. وبدأ عام 2005 تحويل مختلف تدابير دعم الثروة الحيوانية إلى خطة لدفع مبلغ واحد لكل مزرعة في

حين أن قطاع الألبان، الذي يخضع لضوابط تفرض نظاماً لحصص الحليب سارياً حتى 2014، شهد تراجعاً تدريجياً في دعم الألبان (انظر القسم الخاص بالألبان). وتمتدّ عملية الفصل التامة حتى سنة 2007 ولا تزال حالياً 12 من أصل 25 من الدول الأعضاء تحافظ على درجة معيّنة من الربط بمختلف العلاوات للحوم البقر والأبقار الحلوب في مقابل الإبقاء عليه للنجاج في ثلاثة بلدان فقط. وفي يناير/كانون الثاني 2007، من المقرر أن تنضمّ كل من بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي¹ وقد اعتمدتا مجموعة من سياسات العمل كي يستوفي قطاعا الثروة الحيوانية فيهما الشروط المفروضة في الاتحاد الأوروبي.

باء- سياسات التسويق والاستهلاك المحليّة

8 - نادراً ما تتدخل الحكومات في أسواق اللحوم لخفض الأسعار الاستهلاكية خلافاً لما يحدث بالنسبة إلى سلع أساسية أخرى كالحبوب. وفرنزويلا هي إحدى الاستثناءات إذ إنها فرضت رقابة على أسعار الدواجن والبيض عام 2003 وأفيد عن آخر زيادة في الأسعار في أبريل/نيسان 2004. وتتركز عادة التدخلات في أسواق الثروة الحيوانية على إرساء آليات تنظيمية لتحسين صحة الحيوان وسلامة الأغذية وجودتها، ونظم لتتبع الحيوانات، إلى جانب وضع سياسات لرعاية الحيوان. لكن لا تزال هناك بعض السياسات التي تضمن استقرار الأسواق ولاسيما للتعاطي مع انعكاسات إنفلونزا الطيور. فقد أعلنت الحكومة البرازيلية مثلاً عام 2006 عن فرض حد أقصى للقروض المخصصة لتمويل تخزين لحوم البقر والخنزير المخصصة للشيء. بينما أشير في مصر إلى منح قروض للمربين بقيمة 3000 جنيه مصري (800 دولار أمريكي) و6000 جنيه مصري (1600 دولار أمريكي) لأصحاب المحال من أجل تمويل عملية تحويل محاله من منافذ لبيع الطيور الحية إلى منافذ لبيع الدواجن المجمدة.

9 - وفي ما يتعلّق بإمكانية تتبع الحيوانات، فرضت ناميبيا تعريفاً إلزامياً للمواشي اعتباراً من فبراير/شباط 2006 بينما اقترحت تغييرات في نيوزيلندا في أواخر سنة 2005 تركزت حول تتبع الحيوانات الحية حتى مرحلة التفطيش البيطري بعد الذبح وحول تطوير نظم التعريف المستخدمة من تلك القائمة على القطعان إلى التعريف الإفرادى للحيوانات. ويقوم حالياً عدد كبير من البلدان بسنّ تشريعات جديدة لسلامة الأغذية أو بتعزيز القائم منها بحيث تتضمن قيوداً أشدّ على حدود تحمّل المرضات.

10 - واتخذت أيضاً بعض التدابير الخاصة بسلامة الأغذية للوقاية من جنون البقر. ومن هذه التدابير قيام حكومة المملكة المتحدة في يناير/كانون الثاني 2006 بالاستعاضة عن خطة ما فوق الثلاثين شهراً (قاعدة مكافحة جنون البقر) بخطة التخلص من الأبقار الأكبر سناً وهي توفر منفذاً لبيع الأبقار التي ولدت أو تربت في المملكة المتحدة قبل شهر أغسطس/آب 1996. وفي أمريكا الشمالية جرى تكثيف الاختبارات للكشف عن جنون البقر لدى الأبقار المعرضة للخطر، في حين فرضت كندا شروطاً جديدة لتشديد عمليات الحظر على الأعلاف.

¹ سوف يصدر القرار النهائي في 26 سبتمبر/أيلول.

جيم- السياسات التجارية الدولية

التدابير الخاصة بالاستيراد

11 - أدى تفاقم المخاوف بشأن تفشي إنفلونزا الطيور في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا عامي 2005 و2006 إلى ازدياد عمليات الحظر على الواردات وللجوء بقدر أكبر إلى تدابير الرقابة الحدودية. لكنّ بلداناً كثيرة فرضت، لسوء الحظّ، في انتهاك لقواعد المنظمة العالمية لصحة الحيوان، حظراً شاملاً على الدواجن من جميع المصادر، وكان هذا في بعض الحالات ردّاً على تفشي إنفلونزا الطيور القليلة الأمراض. وتأتي الاضطرابات الإضافية في الأسواق نتيجة فرض بعض البلدان المتضررة تعريفات جمركية أعلى في محاولة منها لحماية صناعاتها. ففي **بيلاروس**، تمّ رفع الرسوم على استيراد الدواجن في أبريل/نيسان 2006 من 20 إلى 70 في المائة (علماً بأنّ التعريفات الجمركية الدنيا ارتفعت من 0.20 إلى 0.65 يورو/كغ). كذلك عمدت الحكومة في **رومانيا** في بداية عام 2006 إلى رفع الرسوم على الواردات من 45 إلى 70 في المائة.

12 - وفي بعض البلدان النامية، صارت الصناعات المحلية لدواجن الشواء تتعرض لضغوط نتيجة الاتجاهات الأخيرة للارتفاع السريع في واردات الدواجن، مما أدّى إلى رفع الرسوم الجمركية وإلى تقييد الوصول إلى الأسواق. وفرضت **الكاميرون** اعتباراً من أواخر سنة 2005 حصصاً للواردات قدرها 5000 طنّ متري/سنة على الدجاج المجمد في حين عمدت **كوت ديفوار** في وقت سابق من السنة إلى فرض رسوم جمركية إضافية قدرها 1000 فرنك أفريقي/كغ (2.20 دولاراً أمريكياً/كغ) على كلّ شحنة مسلّمة.

13 - ولا تزال الحواجز غير الجمركية، الصحية والتقنية على حد سواء، تعيق الواردات إلى بلدان كثيرة بسبب فرض رقابة غير شفافة على رخص الاستيراد ورسوم تمييزية على رخص استيراد المنتجات المستوردة. وفي الوقت نفسه، لعلّ ما يثير قلقاً متزايداً ارتفاع عدد القرارات الصادرة عن المحكمة الاتحادية التي تُبطل القرارات الحكومية المتعلقة بصحة الحيوان وتجارة المنتجات الحيوانية، مما يؤثّر على إمكانية وصول المنتجات الحيوانية إلى الأسواق. ومن الأمثلة على ذلك، قرار صادر عن محكمة في **أستراليا** خاص بشحنات لحم الخنزير الكندية وقرار آخر صادر عن محكمة في **الولايات المتحدة** نجح في تقييد وصول الأبقار الكندية بعدما كانت الحكومة الأمريكية قد أجازت وصولها إلى الأسواق الأمريكية.

14 - وتُفرض أيضاً حواجز متزايدة في الأسواق نتيجة الخرق المزعوم للقواعد البيطرية. فقد فرضت **روسيا** حظراً على منتجات اللحوم الواردة من **أوكرانيا** و**بولندا** بحجّة تزوير الوثائق البيطرية. وفي الوقت نفسه، تسعى الحكومة إلى مكافحة الغشّ من خلال إلغاء جميع رخص الاستيراد وإصدار رخص جديدة في أبريل/نيسان 2006. ويتزايد النظر في البلدان المصدّرة إلى الشروط الجديدة على الاستيراد، ومن بينها عدم التسامح في بعض البلدان مثل **هندوراس** و**السلفادور** و**الصين**، إزاء بعض أنواع البكتيريا والمخلفات في منتجات اللحوم باعتبارها حواجز غير جمركية.

15 - ولوحظ في بعض الحالات المختارة زيادة إمكانية وصول اللحوم إلى الأسواق خاصة بعدما خُفّض الاتحاد الأوروبي في منتصف عام 2006 التعريفات الجمركية على قطع الدجاج المملحة الخالية من العظم والتي كانت في ما مضى مدرجة على قائمة تعريفات جمركية أعلى (أنظر المعلومات المحدثة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية). وتبين آخر المؤشرات إلى أن الاتحاد الأوروبي يقترح اعتماد نظام تعريفات جديد لواردات الدجاج المطهي بموجب ما يُعرف بإجراء "المادة 28" للتفاوض بشأن المعدلات الخاصة بالدول الأولى بالرعاية.

16 - وفي أواخر سنة 2004، خفّضت الحكومة المصرية التعريفات الجمركية على الدواجن المستوردة كافة بما فيها الطيور الكاملة والمقطّعة، من 80 إلى 32 في المائة. وترافق هذا في منتصف عام 2006 مع إلغاء جميع الرسوم على واردات منتجات اللحوم والألبان حتى آخر سنة 2006 بعدما تراجعت إمدادات الدواجن بسبب إنفلونزا الطيور. ورفعت روسيا الحصص التي فرضتها عام 2003 على استيراد أنواع مختلفة من اللحوم؛ فازدادت حصة الدواجن من 1.09 إلى 1.13 مليون طنّ وتلك المستوردة من الولايات المتحدة من 771 900 إلى 811 900 طنّ. وقد اقترحت لعام 2007 سلسلة تغييرات في نظام الحصص لواردات الدواجن مع إبقاء التوزيع الحالي للحصص بين مختلف المشاركين في الأسواق دون تغيير، أي استناداً إلى حجم الواردات عام 2005.

17 - وفي جنوب أفريقيا، أدى "شروط الانتهاء التلقائي" اعتباراً من أبريل/نيسان 2006 إلى رفع الرسوم التي فُرضت عام 2000 على قطع الدجاج المستوردة لمكافحة إغراق الأسواق. وللمرة الأولى منذ 5 سنوات لم تطبق في اليابان جمارك الحماية الإضافية على لحم الخنزير. وفي هذه الأثناء، يجري تعديل جمارك الحماية المفروضة على لحوم البقر (التي لم تطبق من قبل) بانتظار الموافقة على التعديل في مطلع عام 2007، وهو يفرض تغيير حساب حد تطبيق جمارك الحماية على المنتجات المبرّدة والمجمّدة على حد سواء من 117 في المائة من واردات السنة السابقة إلى المعدل المتوسط للواردات خلال سنتين.

تدابير التصدير

18 - أدت القيود المفروضة على الاستهلاك والتجارة بسبب الأمراض الحيوانية إلى اللجوء بقدر أكبر إلى الإعانات لصادرات معينة في الفترة المعنية. فتأثير إنفلونزا الطيور في أوروبا وانخفاض أسعار الدجاج محلياً دفعا مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى إصدار قرار منذ أواخر سنة 2005 يقضي بمضاعفة الإعانات لصادرات الطيور الكاملة من 24 إلى 53 يورو/100 كلف. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ في أواخر سنة 2005 تقديم إعانات لقطع الدواجن للمرة الأولى منذ 1996، فارتفعت المستردات من 10 إلى 33 يورو/100 كلف في تلك الفترة. وفي مطلع سنة 2006، دفعت المخاوف المتصلة برعاية الحيوانات الاتحاد الأوروبي إلى إلغاء استرداد أي مبالغ عن الصادرات من المشية الحية. وفي موازاة ذلك، جرى تخفيض الإعانات لقطع لحوم البقر المتنوعة 5 مرات في تلك الفترة بحيث أصبحت المستردات لصادرات قطع لحوم البقر المتنوعة تتراوح حالياً بين 62 يورو (للقطع المجمدة) و570 يورو/طنّ (للقطع الطازجة/المبرّدة). وبقية الإعانات للحوم الخنزير مقتصرة على المنتجات المجهّزة. وخلال سنتي تطبيق الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

(الغات) 2006/2005، دفع الاتحاد الأوروبي استردادات لصادرات 76 258 طناً ثمن لحوم الخنزير. وهذا أكثر قليلاً من حجم الاستردادات في سنتي 2005/2004 ولكنه يمثل 17 في المائة فقط من الحدود القصوى المسموح بها في منظمة التجارة العالمية.

19 - ولم يعد برنامج إعانات التصدير معمولاً به بالنسبة إلى لحوم الدواجن في الولايات المتحدة، وقد استُخدم لآخر مرة في 2001/2000. إلا أن الإنفاق على اللحوم في إطار البرامج الأمريكية لضمان ائتمانات التصدير (GSM 102-/103) وبرنامج ضمان ائتمانات التوريد يشمل منتجات اللحوم والمنتجات الحيوانية. وتستحوذ شحنات اللحوم عادة على أقل من 3 في المائة من التكاليف السنوية للبرامج التي تتراوح بين 2 و3 مليارات دولار أمريكي. إلا أن شحنات اللحوم إلى الاتحاد الروسي في إطار برنامج GSM-102 منذ عام 2003 أدت إلى زيادة هذه الحصة التي تقدّر قيمتها بمبلغ 207 و295 مليون دولار أمريكي إلى 7 و15 في المائة.

20 - ولقد كان اللجوء إلى تدابير الحد من الصادرات قليلاً على مر التاريخ في قطاع اللحوم. إلا أن المبادرات التي اتخذتها الحكومة في ناميبيا لإضافة القيمة المحلية لا تزال تحدّ من الصادرات بواسطة نظام ضريبي. وفي الأرجنتين، حدثت مشاكل التضخم بالحكومة في أواخر سنة 2005، ومطلع سنة 2006 إلى اتخاذ سلسلة تدابير للحدّ من صادرات لحوم البقر. ومن تلك التدابير زيادة 5 في المائة على الضريبة على الصادرات فبلغت بذلك 15 في المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وإلغاء الخصم بنسبة 5 في المائة على الصادرات والتفاوض في وقت مبكر من السنة مع مجهزي اللحوم وبائعها بالتجزئة لتجميد أسعار لحوم البقر، وأخيراً، فرض حظر جزئي على الصادرات في مطلع سنة 2006 يجيز شحن كميات محدودة فقط من قطع اللحم العالمية القيمة. وجرى تعديل هذا الحظر في خلال تلك السنة لكنّ المنتجات الطازجة والمجمّدة ظلت خاضعة في منتصف سنة 2006 لحظر بنسبة 40 في المائة قياساً بمستواها العام السابق. وفي المملكة المتحدة، رُفِع الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي قبل حوالي عشر سنوات على صادرات لحوم المواشي والبقر في مايو/أيار 2006.

أحدث المعلومات عن النزاعات التجارية في قطاع اللحوم في منظمة التجارة العالمية وعلى المستوى الإقليمي

21 - في مايو/أيار 2005، قررت منظمة التجارة العالمية، رداً على شكاوى قدمتها البرازيل وتايلند، تخفيض التعريفات الجمركية على واردات قطع الدجاج المملحة إلى الاتحاد الأوروبي. وعليه، استبدلت المفوضية الأوروبية في شهر يونيو/حزيران 2006 التشريعات التي كانت تفرض تعريفات جمركية أعلى على تلك المنتجات. وفي قضية الهرمونات المعروضة على منظمة التجارة العالمية، تقدّم الاتحاد الأوروبي بطلب عام 2004 لدى المنظمة لإجراء مشاورات من أجل إلغاء التدابير الانتقامية وستعقد جلسة الاستماع الخاصة بهذه القضية في أواخر سنة 2006.

22 - ولوحظ استمرار النزاعات في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

- صدرت القرارات النهائية في قضيتي التعويض ومكافحة إغراق الأسواق في الولايات المتحدة ضد الصادرات الكندية من الخنازير الحية مؤكدة ما تم التوصل إليه ومفاده أن منتجي الخنازير في كندا لا يتقاضون إعانات تعويضية. وبناء على ذلك، جرى إبطال الحكم السابق الذي يقضي بفرض رسم على القيمة قدره 10.63 في المائة على الصادرات الكندية من الخنازير إلى الولايات المتحدة.
- خلص حكم نهائي بعدم وقوع ضرر في تحقيق يتعلق بمكافحة إغراق الأسواق والتعويض للواردات الكندية من حبوب الذرة الأمريكية غير المجهزة وإلى أن الآثار المترتبة على التكاليف في قطاع الثروة الحيوانية الكندي آثار إيجابية. ونقص القرار الأولي الصادر في أواخر سنة 2005 بوقوع ضرر إيجابي أدى إلى فرض رسوم مؤقتة بلغت 1.65 دولار أمريكي لكل مكيل من الحبوب. ولن تُفرض أي رسوم إضافية على الذرة الأمريكية وسيُعاد تسديد جميع الرسوم المؤقتة التي تمّ تحصيلها بعد صدور هذا الحكم.
- يفرض المكسيك رسوماً تعويضية لمكافحة إغراق الأسواق على لحوم البقر الأمريكية بموجب تصنيف محدد للتعريفات الجمركية. وفي الوقت نفسه، في فبراير/شباط، طلبت الحكومة المكسيكية أن يقوم فريق من الخبراء في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بمراجعة القرار الصادر في قضية مكافحة إغراق الأسواق التي يدعى فيها إغراق الأسواق بأفخاخ الخنزير الأمريكية. وقد جرى التفاوض بشأن التدابير الحمائية الخاصة لقطع أفخاخ الدجاج الأمريكية مع القطاع في الولايات المتحدة في منتصف 2003 وستنتهي هذه التدابير في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

ثالثاً- التطورات في سياسات الألبان

23 - ظل دور التدخل في أسواق الألبان في فترة الاستعراض هاماً خلافاً لما هو عليه في قطاع اللحوم، ولاسيما في عدد من البلدان المتقدمة. إلا أن ارتفاع الأسعار الدولية للألبان من 2002 إلى أواخر 2005 حدّ من تدابير الدعم المحلي للأسعار وأيضاً من حجم إعانات التصدير ومن الاستعانة بها. وانعكس هذا الاتجاه سنة 2006 بعدما انخفضت الأسعار. وتواصلت التغييرات التي تشهدها طبيعة دعم الأسعار في تلك الفترة الزمنية حيث أصبحت المدفوعات المباشرة تعوض عن تقليل الدعم للأسعار. إلا أن هذا الدعم للأسعار ازداد في عدد من البلدان. وتتميز السوق العالمية بحدوث نموّ في العديد من البلدان النامية فصار الموردون بتكلفة متدنية يأخذون نصيباً أكبر من السوق.

ألف- سياسات الإنتاج

24 - لا تزال الإصلاحات تؤثر على قطاع المزارع في الاتحاد الأوروبي في ظلّ تراجع أسعار الألبان من المزارع نتيجة خفض أسعار التدخل. وألغي في يوليو/تموز 2004 السعر الإرشادي للألبان. وحُدّدت المبالغ التي تدفع كدعم مباشر بـ 35.5 يورو/طنّ في كل حصّة عام 2006 من أجل تعويض المزارعين عن التخفيضات في أسعار التدخل. ومع حلول عام 2006، جرى تخفيض سعر التدخل للألبان المجففة المنزوعة الدسم بنسبة 15 في المائة على 3 سنوات؛ وسيبلغ

تخفيض سعر التدخل بالنسبة إلى الزبدة 25 في المائة بحلول عام 2007. وسيحصل الأعضاء العشرة الجدد² في الاتحاد الأوروبي على مجموعات محدودة النطاق من تدابير الدعم. وتسد المدفوعات تدريجياً بدءاً بنسبة 25 في المائة من المستوى المحدد في 2004/2005 على أن تزيد بمقدار 5 في المائة كل عام.

25 - وفي يوليو/تموز 2006، بلغت عمليات التدخل لشراء الزبدة حداً أقصى قدره 50 000 طن (سينخفض إلى 30 000 طن بعد 2008) وحولت المفوضية هذه العمليات إلى عملية مناقصة. وارتفعت المخزونات العامة من الزبدة إلى 131 887 طناً في يوليو/تموز 2006 بينما لم تعد هناك مخزونات من اللبن المجفف المنزوع الدسم منذ مايو/أيار 2006.

26 - ولا يزال إنتاج الألبان في الاتحاد الأوروبي خاضعاً لنظام الحصص الذي بدأ العمل به أيضاً بالنسبة إلى الدول الأعضاء الجديدة مع عدم قابلية الحصص للتحويل بين الدول الأعضاء. وقد فرضت غرامات على كل من بولندا والجمهورية التشيكية لتخطيها مخصصاتهما الأساسية. واعتباراً من 2006، سترفع حصص إنتاج 11 من الدول الأعضاء الخمسة عشر في الاتحاد الأوروبي³ بنسبة 0.5 في المائة سنوياً على ثلاث سنوات مع زيادة الحصص الممنوحة لثمانية من الدول الأعضاء الجديدة.

27 - وتعمل رومانيا وبلغاريا على مواصلة سياساتهما الخاصة بالألبان مع شروط الاتحاد الأوروبي تحضيراً لانضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007. وسبق للبلدين أن تفاوضا بشأن حصص الإنتاج داخل الاتحاد الأوروبي.

28 - وعام 2006، أعلنت كرواتيا عن منح إعانات للألبان المحلية دعماً لشرائها من المزارعين المحليين. كذلك زادت أوكرانيا الدعم لقطاع الألبان عام 2006 من خلال فرض أسعار دنيا بحسب نوعية الألبان بمختلف درجاتها. وفي النرويج، عمدت الحكومة إلى رفع السعر المحدد للألبان والحد الأقصى لحصة كل مزرعة من الألبان.

29 - وخفّضت بعض الحكومات دعمها لقطاع الألبان أو تخلّت عنه. فخفّضت صربيا الإعانات للألبان بنسبة تصل إلى 20 في المائة عام 2006. وفي سويسرا، يدفع تحرير سوق الألبان الحكومة إلى إلغاء الأنظمة المعمول بها حالياً لحصص الألبان بشكل نهائي سنة 2008. وباستطاعة من يرغب من المزارعين منذ مايو/أيار 2006 أن يختار التخلي عن نظام الحصص؛ وفي الوقت نفسه، سوف يجري تحرير تجارة الأجبان من خلال توقيع اتفاق ثنائي مع الاتحاد الأوروبي.

² انضمت إلى الاتحاد الأوروبي اعتباراً من الأول من مارس/آذار 2004 كل من قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، جمهورية سلوفاكيا، وسلوفينيا.

³ سبق أن حصلت آيرلندا وإيطاليا وأسبانيا واليونان على زيادة في حصتها عام 2000.

30 - وقامت **الولايات المتحدة** بتمديد العمل ببرنامج ضمان التعويض عن الخسائر في إيرادات الألبان (MILC) حتى 30 سبتمبر/أيلول 2007. ويحصل المنتجون بموجب البرنامج على تعويضات كلما انخفضت أسعار الألبان عن مستوى محدد. وجرى خفض معدل الدفع للمنتجين من 45 إلى 34 في المائة من الانخفاض في الأسعار.

31 - وفي **كندا**، زادت **الهيئة الكندية** للألبان اعتباراً من الأول من فبراير/شباط 2006 الدعم لأسعار مسحوق الألبان المنزوعة الدسم من 5.73 دولارات كندية إلى 5.83 دولارات كندية للكيلوغرام الواحد. ويبقى سعر دعم الزبدة كما هو عند 6.87 دولارات كندية للكيلوغرام الواحد. وتفي الهيئة الكندية للألبان بما تعهدت به عام 2002 بتغطية تكلفة الإنتاج لخمسين في المائة من منتجي الألبان في كندا. وجرى تعليق العمل بدفع تعويضات عن الآثار المالية لجنون البقر.

32 - وفي **أستراليا**، تتواصل حتى سنة 2008 خطة التسويات الهيكلية في قطاع الألبان والتي جرى تنفيذها عام 2000 لمساعدة المنتجين على التأقلم مع إصلاح السياسات. ويمول جزء من البرنامج بواسطة ضريبة قدرها 0.11 دولار أسترالي على كل لتر من مشروبات الألبان التي تُباع بالتجزئة.

33 - وفي **نيوزيلندا**، أعلنت شركة Fonterra التعاونية في يونيو/حزيران 2006 أنها ستجزي مدفوعاتها للمزارعين الذين ينتجون الألبان على شكل أرباح ومبالغ تُدفع ثمناً للألبان، بحيث تكون قيمة استثمارات المزارعين في الشراكة التعاونية أكثر شفافية.

34 - وفي الفترة من مارس/آذار حتى يونيو/حزيران 2006، اشترت الحكومة **المكسيكية** مليون لتر تقريباً من الحليب السائل من صغار المنتجين المحليين من أجل تثبيت الأسعار وتجنب أي فائض في الإنتاج في بعض المناطق في البلاد. وفي الوقت نفسه، أعدت بعض البلدان مثل **البرازيل والاتحاد الروسي** برامج ائتمانية بمعدلات فائدة مدعومة لمساندة المزارعين المحليين. وأطلقت في بلدان أخرى مثل **الهند والصين** وفييت نام مبادرات لدعم صناعة الألبان المحلية كي تنتج كميات أكبر من الحليب وبنوعيته أفضل. وفي **كينيا**، تقدم الحكومة الدعم للمزارعين في المناطق التي أصابها الجفاف، فتوزع عليهم التبن وعلف الحيوانات وغيرها من المدخلات. وفي أبريل/نيسان 2006، أطلقت سياسة جديدة للألبان تساعد على تحويل التجارة غير الرسمية في الألبان من خلال تطوير تكنولوجيات منخفضة التكلفة لصغار المستثمرين وبرامج تدريب على المناولة الآمنة للألبان وإرساء نظام مساند لإصدار الشهادات لبائعي الألبان.

باء - سياسات الاستهلاك والتسويق

35 - أثناء فترة الاستعراض، وُضعت برامج للتشجيع على استهلاك الألبان ولتحسين التغذية، لاسيما لدى الأطفال، ولمساندة تنمية قطاع الألبان المحلي.

36 - ففي المكسيك عمدت مؤسسة LICONSA المسؤولة عن برنامج الحكومة الاجتماعي للتغذية إلى تخفيض الواردات من اللبن المجفف لصالح استخدام الألبان المنتجة محلياً. وفي البرازيل، أطلقت عدّة مبادرات حكومية واتحادية لتأمين الألبان للأطفال في المدارس. وفي شيلي، يشجّع استهلاك الألبان الطازجة من خلال حملة إعلامية يمولها مشروع PROMOLA. وأحد اتحادات المنتجين وصناعة الألبان والحكومة. وتحدد حالياً الحكومة في فنزويلا أسعار الألبان التي تُباع بالتجزئة في إطار السياسات الرامية إلى جعل المواد الغذائية الأساسية في متناول الجميع.

37 - وأطلقت الحكومة في سري لانكا عام 2004 حملة عامة لزيادة استهلاك الألبان الطازجة وقررت عام 2006 فرض حظر أيضاً على دعايات اللبن المجفف بأنواعها. وتسعى منغوليا وتايوان وتايلند أكثر فأكثر إلى ترويج الألبان خاصة في أوساط الأطفال من خلال الحملات الدعائية وتحسين نوعية بطاقات التعريف. وفي الفلبين، أُطلق مشروع "الثورة البيضاء" في منتصف عام 2005. وهو يقوم على عدد من الاستراتيجيات منها تحسين القطعان ومنح تسهيلات ائتمانية وتنفيذ برامج غذائية في المدارس، فضلاً عن التشجيع عامة على استهلاك الألبان المنتجة محلياً. وعام 2005 أيضاً، وافقت حكومة مدغشقر ومعها وزارة الزراعة الأمريكية على تقديم مليون دولار أمريكي لتمويل برامج شراء الألبان محلياً للمدارس في مناطق رائدة مختارة.

38 - وفي الولايات المتحدة، جرى تمديد برنامج الترويج للألبان السائلة طيلة سنة 2007. ويمول البرنامج من خلال فرض ضريبة إلزامية (20 سنتاً لكلّ مائة وحدة وزن) على زجاجات الألبان السائلة.

39 - وبعدها قاطعت بعض البلدان المسلمة منتجات الألبان الدانمركية في مطلع سنة 2006، أطلقت شركة الألبان الدانمركية Arla Foods حملة علاقات عامة في عدد من هذه الأسواق لإعادة منتجاتها إلى المحال.

جيم- السياسات التجارية الدولية

تدابير الاستيراد

40 - فرضت كينيا ضريبة 7 في المائة على الواردات من جميع منتجات الألبان عام 2004 من أجل تمويل الخدمات المقدّمة لصناعة الألبان. وأعقب ذلك تعليق استيراد اللبن المجفف عام 2005. والغاية من هذا التدبير هو ضمان الأسعار للمزارعين من تعاونية *New Kenya Cooperative Creameries Ltd* المدعومة من الدولة والتي أعيد تشغيلها مؤخراً. وفي عام 2005، رفعت روسيا الرسوم على الواردات من بعض منتجات الزبدة والمارغرين والمواد القابلة للفرغ وقررت زيادة الرسوم على معظم الأجبان المستوردة اعتباراً من سبتمبر/أيلول 2006. وغيّرت إسرائيل بدورها عام 2006 التعريفات الجمركية على الأجبان المستوردة من تعريفات تحسب على أساس القيمة إلى تعريفات محددة.

41 - واستجابة لإجراء انتقائي أجازته منظمة التجارة العالمية رداً على تنفيذ الولايات المتحدة لتعديل بيرد الذي تفرض بموجبه الولايات المتحدة رسوماً لمكافحة إغراق السوق ودفع التعويضات، فرضت المكسيك في أغسطس/آب

2005 تعريفه جمركية قدرها 30 في المائة على منتجات الألبان المزوجة. وتسري هذه التعريفة على أول 29 400 طن من الواردات على أن تكون الواردات بعد ذلك معفاة من أي ضرائب بموجب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وفي كندا، مكن حكم صادر عن المحكمة الاتحادية في يناير/كانون الثاني 2006 من زيادة الواردات من البروتينات المركزة من خلال إقرار جداول التعريفات الموجودة لمنتجات الحليب. وفي يوليو/تموز 2006، علق الاتحاد الأوروبي منح الرخص لاستيراد الزبدة من نيوزيلندا، ويقوم حالياً بدراسة قرار صادر عن المحكمة الأوروبية بإبطال أجزاء من اتفاق وصول نيوزيلندا إلى الأسواق الأوروبية.

42 - وقد زادت فرص الوصول إلى الأسواق في بعض الحالات. فرفعت تايوان حصة التعريفة الجمركية لواردها من الألبان السائلة عام 2004 وصولاً إلى المستوى المطلوب في اتفاق انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2002. وفي السنة نفسها، خفضت الحكومة المصرية بشكل ملحوظ التعريفات على واردات الألبان (من 30 إلى 5 في المائة) وعلى القشدة (من 40 إلى 32 في المائة) وعلى الأجبان (من 30 إلى 22 في المائة). وتقدم بلغاريا حصة معفاة من الجمارك قدرها 3000 طن من واردات اللبن المجفف المنزوع الدسم وواردات القشدة من الاتحاد الأوروبي.

43 - وعام 2006، فرضت روسيا حظراً على واردات الألبان واللحوم من أوكرانيا التي لا تستوفي مواصفات سلامة الأغذية؛ وجرى رفع الحظر جزئياً في مارس/آذار في ظلّ عمليات الرقابة المستمرة من جانب الأطباء البيطريين في روسيا. وتشترط مصر حالياً استيراد أبقار الحليب من بلد أو منطقة أعلن أنها خالية من لوكيميا الأبقار المتوطنة (EBL) ومن جنون البقر. وعام 2005، فرضت إندونيسيا حظراً لمكافحة الحمى القلاعية على الواردات البرازيلية من منتجات الألبان مع رفع الحظر عن واردات الألبان ومنتجات الألبان من البلدان المعرضة لخطر الإصابة بجنون البقر في يناير/كانون الثاني 2006.

تدابير التصدير

44 - جرى تمديد برنامج تحفيز تصدير منتجات الألبان في الولايات المتحدة حتى شهر سبتمبر/أيلول 2007 رغم عدم دفع أي أموال منذ يونيو/حزيران 2004 بسبب ارتفاع الأسعار دولياً. إلا أن برنامج التعاونيات العاملة معاً الذي يموله المزارعون يقدم المساعدة لأعضائه في مجال التصدير.

45 - وأنفق الاتحاد الأوروبي 716 مليون يورو خلال السنة التسويقية 2006/2005 دعماً لصادرات الألبان. وهو أقل مستوى إنفاق منذ أن دخلت أنظمة جولة أوروغواي للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ، ومرجعاً إلى حد كبير إلى ارتفاع الأسعار الدولية في مقابل تدني مستويات التدخل. فقد حدثت تخفيضات حادة في مستردات الصادرات من اللبن المجفف المنزوع الدسم حتى أنها انخفضت إلى الصفر في يونيو/حزيران 2006. وتبقى في المقابل الإعانات للزبدة مرتفعة حيث تبلغ 995 يورو للطن الواحد.

46 - وفي أغسطس/آب 2005 رفعت الحكومة الأرجنتينية الضرائب على صادرات منتجات الألبان من اللبن المجفف من 5 إلى 15 في المائة، ومن الأجبان من 5 إلى 10 في المائة من أجل احتواء ارتفاع الأسعار المحلية. وفي 20 يوليو/تموز 2006 قررت الحكومة تمديد العمل بهذا التدبير لمدة 60 يوماً إضافياً. وفي عام 2004، بدأت حكومة

بلغاريا تقديم إعانات للصادرات الموجهة إلى الأسواق الأخرى غير الاتحاد الأوروبي، وستلغى هذه الإعانات فور انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007. وأعطيت بلغاريا حصصاً للواردات (للأجبان خاصة) إلى الاتحاد الأوروبي لكن استخدامها لا يزال محدوداً نظراً إلى فرض مواصفات أعلى لسلامة الأغذية ورسوم جمركية أعلى على الواردات في الاتحاد الأوروبي.

القضايا الزراعية البيئية وقضايا سلامة الأغذية تكتسب أهمية متزايدة

استمرارا للتوجهات السابقة، تولى بلدان كثيرة مزيداً من الاهتمام لقضايا البيئة وإمكانية التتبع وسلامة الأغذية. واعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية "الامتثال المتبادل" في عملية إصلاح السياسة الزراعية المشتركة التي أجراها عام 2003، حيث تم ربط الإعانات بأساليب الزراعة التي تدعم صون الموارد وحماية البيئة وتحسين سلامة الأغذية أيضاً. واستحدثت اليابان تسديد مبالغ من المال لمنتجي الألبان الذين يعتمدون أساليب إدارة مناسبة لمواجهة المشاكل البيئية، وخصصت لذلك برنامج دفع مباشر للمزارعين في مناطق المرتفعات والجبال. وفي نيوزيلندا، وافق موردو الألبان على عدم نشر نفايات اللحوم في المراعي. وأطلقت النرويج برنامجاً وطنياً للزراعة والبيئة عام 2005 لتحسين التنسيق وتسديد المدفوعات الزراعية والبيئية حيثما يلزم، بينما تخصص الولايات المتحدة حصة متزايدة من المدفوعات المباشرة للمزارعين لاستخدام أساليب صون الموارد. وسيضاف مليار دولار أمريكي إلى الإنفاق الإجمالي على صون الموارد عندما يكتمل تمويل البرنامج التحفيزي لنوعية البيئة عام 2007.

واعتمدت عدة بلدان نظاماً لتسجيل تحركات المواشي كافة طيلة حياة الحيوان. ففي أستراليا مثلاً أصبحت الخطة الوطنية لتحديد الماشية إلزامية اعتباراً من الأول من يوليو/تموز 2005 وهي تحل محل النظام "السابق لوضع بطاقة تعريف على الذيل". وأطلقت الحكومة الأوكرانية أيضاً حملة لتسجيل الحيوانات عام 2005 الغاية منها تحسين سلامة الأغذية من خلال زيادة القدرة على تتبع الحيوانات.

واعتمدت بلدان كثيرة مواصفات وخطوط توجيهية وطنية تتعلق بالمواد المضافة والنظافة وتوسيم المنتجات الحيوانية وحسنت هذه المواصفات والخطوط التوجيهية. ففي الصين مثلاً، يجب أن ترد، اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2005 على جميع منتجات اللبن الصناعي، عبارة "لبن صناعي" بالإضافة إلى ذكر النسبة المئوية المستخدمة منه في قائمة المكونات. وعلاوة على ذلك، فإن اللبن الوحيد الذي يمكن أن يصنف بأنه "طازج" هو اللبن الخام بينما يجب أن تضاف عبارة "مبستر" أو "صافٍ" إلى الحليب المبستر. وفي نيوزيلندا، توصلت المؤسسة الوطنية للقلب إلى مواصفات غذائية جديدة تحدد مستويات منخفضة من الدهون المشبعة وحدها أدنى من محتويات الكالسيوم في مجموعة من منتجات الألبان.

رابعاً- الملخص والتوصيات (للحوم فقط)⁴

47 - إن التطورات التي شهدتها سياسات اللحوم في الفترة 2004-2006 كانت في معظمها استجابة لرغبة الحكومات في حماية صحة الحيوان والإمدادات الغذائية مع محاولة المحافظة على استقرار الأسواق. وقد دفع تقلب حركة الأسعار بعض البلدان إلى فرض قيود على الأسواق لضمان نسبة معينة من الحماية للصناعات الضعيفة. ومن جهة

⁴ لا يجري تقييم التغيرات التي تطرأ على سياسات الألبان في إطار الخطوط التوجيهية حيث إنها لا تشير إلا للمنتجات الحيوانية ومنتجات اللحوم.

أخرى، فإنّ زيادة فرص الوصول إلى الأسواق نتيجة التطورات في السياسات استجابة للقرار الصادر عن منتديات تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف تفيد بأنّ معظم تلك التطورات جاءت متسقة مع الخطوط التوجيهية للإجراءات الوطنية والدولية الخاصة باللحوم. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى انحسار دور إعانات التصدير في تشجيع التجارة. ولا بد أيضاً من الاعتراف بأنه نظراً إلى ازدياد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية (كما يظهر في الجدول المرجعي الوارد في الوثيقة CCP: ME 06/CRS 4)، سيكون العديد من التطورات التي ستشهدتها سياسات اللحوم في المستقبل مرتبطة على الأرجح بأحكام تلك الاتفاقات. وفي الوقت نفسه، يجري أكثر فأكثر حلّ النزاعات التجارية كما في حالة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بواسطة آليات إقليمية لتسوية النزاعات.

48 - وعلى ضوء ما تقدّم، قد ترغب الجماعة في ما يلي:

- دعم أنشطة المنظمة الرامية إلى تقييم تأثير اتفاقات التجارة الإقليمية على التجارة وعلى تطوّر الصناعات الحيوانية، وبخاصة في ظل الاعتراف بأنّ هذه الاتفاقات، وإن كانت قادرة على لعب دور محفّز للمبادلات التجارية، قد تكون لها أيضاً انعكاسات مغايرة على الموردين الآخرين من البلدان الثالثة.
- الاعتراف بالتراجع التدريجي للاستعانة بإعانات التصدير ودعم استمرار الحدّ من استخدامها.
- تشجيع البلدان على الامتثال للخطوط التوجيهية الدولية (الصادرة عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان وعن الدستور الغذائي على حدّ سواء) المتعلقة بنطاق تغطية عمليات الحظر المفروضة لحماية صحة الحيوان والإنسان وتوقيتها ومدّتها.
- إصدار توصية إلى البلدان بعدم تغيير الحماية الحدودية والتعريفات الجمركية بطريقة تعسفية في سياق صدمات الأسواق. فهذا يزيد من تقلّب الأسعار في الأسواق العالمية ومن عدم الاستقرار التجاري فيها.